اختيارات النُّقَاوسيّ النَّحوية في شرحه للخزرجيَّة

د. مرسل بن مسفر بن سعيدان آل فهّاد
أستاذ النّحو واللُّغة المساعد بقسم اللُّغة العربيّة وآدابها
بكليّة العلوم والآداب بجامعة نجران
المملكة العربيّة السّعوديّة
البريد الإلكتروني: mmlalfahad@nu.edu.sa

الملخَّص:

يتناول البحث دراسة الاختيارات النّحويّة، لأحمد بن عبد الرَّحمن النُّقاوسيّ في شرحه للخزرجيّة، ويهدف لبحث فكره النَّحوي بدراسة اختياراته الّتي تبيّن مذهبه، فوقَفَت الدّراسةُ على عشر مسائل صرَّح فيها النُّقاوسي برأيه مختارًا مذهب البصريين، أو الكوفيين، أو نحويّ من النَّحويين، أو رأيًا اختاره دون الإشارة إلى أحد، ومن هنا جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحث لمسائل الاختيار، ثم الخاتمة وفيها أبرز النَّتائج.

الكلمات المفتاحة:

النُّقاوسيّ، الاختيارات النَّحويّة، شرح الخزرجيّة.

Al-Naqoussi's grammatical choices in his commentary on Al-Khazrajiya

Dr. Mursel bin Misfer bin Saeedan Al-Fahad
Assistant Professor of Grammar and Language at the Department of Arabic Language and Literature
College of Arts and Sciences, Najran University
Email: mmlalfahad@nu.edu.sa

Abstract:

The research deals with the study of the grammatical choices of Ahmad ibn Abd al-Rahman al-Naqawsi in his commentary on al-Khazrajiyyah, and aims to examine his grammatical thought by studying his choices that indicate his doctrine. The study found ten issues in which al-Naqawsi stated his opinion, choosing the doctrine of the Basrians, Kufis, or a grammarian, or an opinion he chose without referring to anyone, hence the research came in an introduction, preface, a discussion of the choice issues, then the conclusion with the most prominent results.

Keywords:

Al-Naqawsi, grammatical choices, commentary on Al-Khazrajiyya.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على أشرف خلق الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فالنُّقاوسيّ شخصيّة لُغوية مغمورة، جمعت بين الفكر النَّحوي، والصّرفي، والعروضيّ، والبلاغيّ، واللُّغوي، عالم ضليع بعلوم العربيّة، يظهر هذا جليًّا من خلال شرحه للخزرجيَّة؛ لذا جاءت فكرة البحث؛ لدراسة ترجيحاته النَّحويَّة؛ لتثري الباحث والقارئ، ولتقف على فكره ومذهبه النَّحوي، وأدلّته التي استشهد بها في ترجيحه للرأي النّحوي، فوقف البحث على عشر مسائل صرَّح فيها برأيه.

ودفعني للبحث في هذا الموضوع الأسباب الآتية:

١- التّعرُّف على شخصيّة النُّقَاوسيّ النَّحويّة، من خلال شرحه للخزرجيّة.
٢- معرفة مذهبه النَّحوي في اختياراته.
٣- ندرة الدّراسات السَّابقة التي درست النُّقاوسي، وشرحه للخزرجيّة.

أهداف البحث:

١- إبراز شخصيّة النُّقاوسيّ النّحوية.
٢- بيان مذهبه النّحوي في اختياراته.
٣- إفادة القارىء بدراسة نحويّة للنُّقاوسيّ.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفيّ القائم على التّحليل، وبيّن اختيارات النُّقاوسيّ النّحويّة من خلال شرحه للخزرجيّة.

وتشتمل هذه الدّراسة على مقدّمة، وتمهيد، ومبحث للاختيارات، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

المقدّمة:

وقد اشتملت على أسباب اختيار البحث، وأهدافه، ومنهجه، وخطّته، والدّراسات السّابقة.

التّمهيد:

اشتمل التمهيد على تعريف موجز بالنُّقاوسيّ، وبكتابه شرح الخزرجيّة، وطريقته في اختياراته.

الدّراسات السّابقة:

لم أقف إلَّا على دراسة واحدة للخزرجيّة، عنوانها: مسائل الخلاف الصّرفي في شرح الخزرجيّة لأبي العبّاس النُّقاوسيّ البجائي المغربي، لمحمود عبدالعزيز عبدالمعبود، نشرت في مجلّة جامعة تبوك للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، ج٤، ع٣، ٢٠٢٤م.

جاءت هذه الدّراسة في مقدّمة، وتوطئة، وتسع مسائل صرفيّة، وخاتمة جاء فيها أنَّ النُّقاوسيّ لم يكن مرجّحًا في جميع المسائل، واختلفت طريقة تناوله فمرّة يبسط القول، ومرّة يوجز، وهذه دراسة صرفيّة تعرض مسائل الخلاف؛ لذا بعُدت كلّ البعد عن دراستي.

التّمهيد:

جرت العادة عندما يتعلّق البحث بشخصيّةٍ أنْ يُعرّف بها ولوكان ذلك التّعريف موجزًا، فالنُّقاوسيّ شخصيّة مغمورة لم تلقَ حظّها من التّرجمة، وسأذكر بإيجاز ما وقفت عليه، فالأشهر أنّ اسمه: أحمد بن عبدالرّحمن بن محمّد النُّقاوسيّ، فقيه مالكيّ، إمام علّامة أستاذ متفنّن، عاش في القطر التّونسيّ.

من شيوخه: التّازيّ، والمراكشيّ الضّرير، والغبرينيّ، ومن تلاميذه: العجيسي، والثّعالبي، والبيوسقيّ، وقفتُ له على مؤلفين، هما:

١- شرح الخزرجيّة، وهو الكتاب الّذي قامت عليه هذه الدّراسة.
٢- الأنوار المنبلجة في بسط أسرار المنفرجة، وهو شرح لقصيدة تجمع بين الأدب والتّصوّف؛ ليوسف بن محمد التّوزي المعروف بابن النّحويّ، نظمها على بحر المتدارك.[١]

شرح الخزرجيّة:

هو شرح لمنظومة عَروضيّة، عدد أبياتها ستة وتسعون بيتًا، نظمها ضياء الدّين الخزرجيّ على البحر الطّويل، تميّز هذ الشّرح عن غيره من شروح الخزرجيّة بتجاوز صاحبه الوقوف على معاني المفردات إلى فكّ رموز المنظومة، وبيان مشكل إعرابها.

اهتمّ بالجوانب النّحويّة، والصّرفيّة، واللّغويّة، والبلاغيّة، وأحيانًا المنطقيّة.

طريقته في شرح الأبيات:

١ انظر ترجمته في: الضوء اللامع:١٥٢/٤، وكشف الظنون:١٣٤٦/٢، ومقدمة تحقيق شرح الخزرجية:٢٨-٣٣.

كان - رحمه الله – يبدأ بشرح مفردات المنظومة، وفكّ عباراتها الغامضة بالرّجوع إلى أمّهات المعاجم، ثم يعرب البيت ويذكر الأوجه المحتملة.

اختلفت طريقته في شرح الأبيات بين إطناب وإيجاز، والفاصل في ذلك معنى البيت وألفاظه، فأحيانًا يطنب في عرضه للآراء والخلافات النّحويّة، والصّرفيّة، واللّغويّة، وقد يعلّل لإطنابه كأنْ يقول: "وإنّما أطنبت فيها، وفي أمثالها من ألفاظه في الرّكن الأوّل؛ مبالغة في البيان؛ إذ رأيت كثيرًا ممّن اشتغل بها يعتقد أنّ ألفاظه الرّمزيّة عريّة عن المعاني الوضعيّة..."[١]؛ وأحيانًا يوجز دون إخلال بالمعنى.

ألفاظه في الاختيارات:

يختصّ الكلام باختياراته؛ لأنّ طريقته في غير الاختيارات تختلف، فعندما يشرح البيت ويعرض لمسألة نحويّة يذكر رأيه فيها صراحة سواء وافق أو خالف أهل البلدين؛ مستشهدًا ومعلّلًا لاختياره، مثل قوله: "والضّميران: المنصوب والمجرور عائدان إلى ما عاد عليه ضمير (تَمَّ). و(مُفَصِّلاً) – بكسر الصّاد لا غير – حال من ضمير الفاعل، أو من ضمير المفعول على مذهب الكوفيين في استتار ضمير الوصف الجاري على غير من هو له. أي: مُفَصِّلًا أنا له؛ إلا أنه قوّاه لفرعيته باللّام".[٢] ومثل قوله: "الهمزة الأولى للاستفهام المشوب بالإنكار، و(أَجْرَى): أسرع من جرى إلى كذا أسرع إليه، و(الغُرُورُ): ما يغترّ به – بضمّ الغين – والمعنى: لا أجري إليكم وحدي مغترًّا بإقدامي، و(أَمْ) هي المنقطعة المفيدة إضرابًا مع الهمز ودونه على الصّحيح؛ لقوله تعالى: ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ " خلافًا للبصريين في التزام الاستفهام مع الإضراب".[٣] ومثل قوله: " وانتصب (حَرْفًا) على عطف البيان؛ لأنّ حقيقة الرّويّ انكشفت به واتّضحت، ولا يضرّ كونهما نكرتين خلافًا لكثير من نحاة البصرة".[٤]

أو يرجّح رأيًا على رأي آخر محتمل، مثل قوله: " قلت: الحقّ عندنا ما ذهب إليه ابن مالك وابن الدَّهّان، وغيرهما من المحققين، وهو نصّ المتقدّمين من أنّ المعتبر حصول الفائدة، وُجِد مسوّغ من المسوّغات التي ذكرها ابن عصفور وغيره، أم لم يوجد".[٥] ومثل قوله: "اللّام من لماذا لام الجرّ، ومجرورها يحتمل وجوهًا:

١ انظر مقدمة تحقيق شرح الخزرجيّة:٣٦.
٢ انظر: المسألة الخامسة.
٣ انظر: المسألة السادسة.
٤ انظر المسألة الثامنة.
٥ انظر المسألة الثانية.

الأوّل: أن يكون مجموع كلمة (ماذا) على التّركيب، كقولك: لماذا جئت؟ وقال:

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ	لا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدِّيْرَيْنِ تَحْنَانَا

والمعنى: لأي شيء دعاني. وكذا في المثال، والبيت تقريره: أي شيء بال نسوتكم، فوقع مجموع ماذا موقع أي.

والثّاني: أن يكون هو (ما) وحدها، و(ذا) اسم إشارة إلى حاضر، كأنّه التّواني لقرينة الدّعاء، و(دعاني) مع ما بعدها إمّا أنْ يكون مستأنفًا وهو الأظهر، أو حالًا على معنى: لِمَ هذا التّواني مني مدعوًا إلى ثناء.

الثّالث: أنْ يكون (ما) وحدها، و(ذا) زائدة كما أجازه جماعة في: ماذا صنعت.

وهذا مع الثّاني مرجوح؛ لثبوت ألف (ما) المجرورة في الاستفهام؛ ولزيادة الأسماء، وإن كان قد رآها قوم، والأوّل الأظهر، وما عداه إنّما ذكرته تمرينًا وتفنّنًا فيما يقبله اللّفظ؛ ليتنبّه الطالب به إلى مثله حيث يتعيّن".[١]

١ انظر المسألة العاشرة.

المسألة الأولى: أصالة السّين أو اختزالها من (سوف)

قال الخزرجي[١]:

خُماسيّهُ قُلْ والسُّبَاعيُّ ثـمَّ لَا	يَفُوتُكَ تَـركيبًا وسَوْفَ إذَا تَرَى

قال النُّقَاوسي: "(سَوْفَ) حرف يفيد استقبال المضارع نصًّا، وهي مُرادفة للسّين، ومدّتها في الاستقبال أوسع من مّدة السّين عند نحاة البصرة"[٢].

قبل أن يبدأ البحث بمناقشة رأي النُّقَاوسي في (سَوْفَ)، و(السّين)، يقدم مختصرًا لهما:

أولًا السّين[٣]:

قيل: إنه حرف مهمل، وقيل حرف عامل؛ لأنه صِيغ مع ما دخل عليه حتى صار كأحد أجزائه، وقيل: حرف تنفيس؛ لأنه ينفّس في الزمان فيصير الفعل المضارع مستقبلًا بعد احتماله للحال والاستقبال، وينزّل منه منزلة الجزء؛ لذا لم يعمل فيه مع اختصاصه. والسّين في كلام العرب على خمسة أوجه:

١- سين الاستقبال.
٢- سين الطّلب.
٣- سين النقل.
٤- سين الوجدان.
٥- سين الزيادة.

ثانيًا: سوف[٤]:

حرف مبنيّ على الفتح، فُتِحَ كراهية للخروج من الواو إلى الكسر مع كثرة الاستعمال، تختص (سوْفَ) بدخولها على الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال.

وما ذهب إليه النُّقاوسي في جعله (سوف) مرادفة لــ (السّين)، نجد أنَّ النحويين في هذه المسألة على قسمين:

---

١ انظر: رياضة الأبي:٦٦، وشرح الخزرجية للنقاوسي:٤٦.
٢ شرح الخزرجية:٤٧.
٣ انظر: معاني الحروف:١٦-١٧، ورصف المباني:٣٥٩، والجنى الداني:٥٩، ومغني اللبيب:١٥٨/١.
٤ انظر: معاني الحروف:١٢٣، والجنى الداني:٤٥٨، وهمع الهوامع:٥٩٤/٢.

القسم الأول:[١] الكوفيّون: ويرون أن (السّين) مختزلة من (سوف)، وحذفت منها الواو والفاء.

وحجتهم: السماع والقياس، ويتضح هذا فيما يأتي:

١- كثر استعمال العرب لـ (سوف) وجرى ذلك على ألسنتهم كثيرًا؛ فحذفوا الواو تخفيفًا، وقياسًا على (لا أدْرِ)، و (لم أُبَلْ) و(لم يكُ) و (خُذْ) و(كُلْ) وشبه ذلك؛ إذ الأصل (لا أدري) و(لم أُبالِ) ...

٢- ما صحّ عن العرب أنّهم قالوا في: (سوف أفعل) (سَوْ أفعل) فحذفوا الفاء، وبعضهم قال: (سَفْ أفعل) فحذف الفاء، وقال الشّاعر:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَسَوْ تَجدونَ فَقْدِي	وإِنْ أَسْلَمْ يَطِبْ لكُم المعاشُ

٣- إذا جاز حذف الواو تارة، وحذف الفاء تارة أخرى؛ جاز الجمع بينهما في الحذف.

٤- أن (السّين) تدلّ على ما تدل عليه (سوف) في الاستقبال، فمشابهتها لها في اللّفظ والمعنى؛ دليل أنها مأخوذة منها، وفرع عليها.

القسم الثاني:[٢] البصريون، ويرون أنَّ (سوف) أصل بذاتها، ويفهم من قول النُّقاوسي: " وهي مُرادفة للسّين" أنّها أصل بذاتها.

وحجتهم: السماع والقياس، ويتضح هذا فيما يأتي:

١- أن ممّا تختص به (سوف) دخول لام الابتداء والتوكيد عليها، نحو قوله تعالى:

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[٣] ولايكون ذلك في (السّين) كي لا يجتمع حرفان على حرف واحد.

٢- تختلف (سوف) عن (السّين) بفصلها بالفعل المُلغى، كقول الشاعر:

ومَا أَدْرِي وسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي	أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

٣- الأصل في الحرف الذي وضع لمعنى ألّا يدخله الحذف، و(السّين) جاء لمعنى، فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه لا مأخوذًا من غيره.

---

١ انظر الرأي والحجج في: الإنصاف في مسائل الخلاف:٥١٥، وشرح المفصل لابن يعيش:٥/٩٥، ورصف المباني:٤٥٩، وإئتلاف النصرة:١٧٧، وهمع الهوامع:٢/٥٩٤.

٢ انظر هذا الرأي والحجج في: الإنصاف في مسائل الخلاف:٥١٥، وشرح المفصل لابن يعيش:٥/٩٥، ورصف المباني: ٤٦١، والجنى الداني:٤٥٨، ومغني اللبيب:١/١٥٩.

٣ سورة الضحى، من الآية:٥.

٤- أنّ (سَوْفَ) أشدّ تراخيًا في الاستقبال وأكثر تنفيسًا من (السّين)؛ لذا يقال: (سوّفته) إذا أطلت الميعاد، كأنك اشتققت من لفظ (سوف) فعلًا، كما يشتق من لفظ (آمين) فعل، فيقال: (أمّنت) على الدعاء، ولوكان أصلهما واحد لكان معناهما واحد، والقياس يأبى الحذف في الحروف.

والذي يظهر للباحث ما ذهب إليه النُّقاوسي تبعًا للبصريين للأسباب الآتية[١]:

١- انعدام القياس؛ إذ الحذف لكثرة الاستعمال لا يعد قياسًا، ولا أصلًا يقاس عليه.

٢- اختلاف الدّلالة بين (السّين) و (سوف) وإن توافقا في بعض الحروف.

٣- عدم النظير؛ إذ ليس في كلام العرب حرف حذفت جميع حروفه ولم يبق سوى حرف واحد؛ طلبًا للخفّة.

٤- أنّ بينهما فرق، فمدّة (سَوْفَ) أوسع وأبلغ في التّنفيس من (السّين) في الاستقبال.

٥- ما رُوي عن العرب من حذفٍ لــ (السّين) لا يخلو من كونه لغة شاذة، أو ضرورة شعرية.

٦- لا تحذف أواخر الحروف إلّا مع التّضعيف بابًا، نحو: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكانّ.

١ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٥١٦، وشرح المفصل لابن يعيش:٩٥/٥، ورصف المباني:٤٦١، ومغني اللبيب:١٥٩/١، والجنى الداني:٤٥٩، وإئتلاف النصرة:١٧٧، وشرح الخزرجية للنقاوسي:٤٧.

المسألة الثّانية: مُسَوِّغات الابتداء بالنَّكرة

قال الخزرجي[١]:

وعَصْبٌ وقَبْضٌ ثُـمّ عَقْلٌ بخامِسٍ	وكَفٌّ سُقُوطُ السَّابعِ السَّاكنِ انْقَضَى

قال النُّقَاوسيّ: " وعَصْبٌ وما بعده مرفوعة بالابتداء، والخبر في المجرور، أي: كائنة في خامس من الجزء، والباء ظرفية.

فإن قلت: العصب وما بعده ألفاظ وقعت في العروض معارف ونكرات كما يذكر في التّكميل، وليست أعلامًا، فما سوّغ الابتداء بها حالة التّنكير؟

قلت: الحقّ عندنا ما ذهب إليه ابن مالك وابن الدَّهّان، وغيرهما من المحققين، وهو نصّ المتقدّمين من أنّ المعتبر حصول الفائدة، وُجِد مسوّغ من المسوّغات التي ذكرها ابن عصفور وغيره، أم لم يوجد"[٢].

قبل الحديث عن رأي النحويين في الابتداء بالنّكرة ومسوّغات ذلك، يعرض البحث تعريفًا مختصرًا للمبتدأ والنّكرة.

فالمبتدأ عرّفه سيبويه بقوله:" فالمبتدأ كلّ اسم ابتدىء ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه"[٣].

وقال فيه ابن السَّرَّاج:" المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما"[٤].

أما النّكرة فجاء في لسان العرب أنّها" خلاف المعرفة، ونَكِرَ الأمر نكيرًا وأنكره إنكارًا ونُكرًا : جهله"[٥].

وعرّفها ابن جني بقوله: "فالنّكرة مالم تخص الواحد من جنسه، نحو: رجل، وغلام..."[٦].

---

١ انظر: رياضة الأبي:٦٧، وشرح الخزرجية للنقاوسي:١٦٩.
٢ شرح الخزرجية:١٦٩-١٧٠.
٣ الكتاب:١٢٦/٢.
٤ الأصول:٥٩/١
٥ لسان العرب:٢٣٣/٥ (نكر).
٦ اللمع:٩٨.

وقال الفاكهي:" وهي أصل للمعرفة؛ لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس"[١].

والنّحويون في الابتداء بالنّكرة على قسمين:

القسم الأول[٢]: يجيز الابتداء بالنّكرة عند حصول الفائدة، ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي: سيبويه، والأخفش، والمبرّد، وابن السّرّاج، والزّمخشري، وابن الدَّهّان، وابن مالك، وابنه بدر الدّين، والرّضيّ، والشاطبي، والثُّقَاوسيّ.

وحجتهم:

١- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة؛ لأن الابتداء بالنّكرة لا يقبله الاستعمال، ولا يفيد النطق به؛ لكنّ ما خرج عن هذا الأصل وأفاد؛ جاز الابتداء به، ومعنى الفائدة: كون الجملة التي استخدمت فيها النّكرة تؤدي معنىً مفيدًا يقبله الاستعمال، ويقنع به السّامع.
٢- عدم الاهتمام بذكر المواضع التي يسوّغ فيها الابتداء بالنّكرة؛ لأنّ الانشغال بتعدادها، دون التّنبيه على الأصل عناء لا فائدة منه، وإنّما الأهم وضع الضّابط الكليّ وهو متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النّكرة.
٣- قد تتّصف النّكرة ثم لا يكون في الإخبار عنها فائدة، فلا يجوز الإخبار عنها، نصّ على ذلك سيبويه قال في باب كان: " ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا، كنت تُلْبِس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون إنسان هكذا"[٣] فكلام سيبويه ومن وافقه يدلّ دلالة قاطعة أنّ المانع من ذلك فقد الفائدة في الخبر.

القسم الثّاني[٤]: لا يجيز الابتداء بالنّكرة إلّا بمسوّغ حصلت الفائدة أم لم تحصل

ومن الّذين ذهبوا إلى هذا الرأي: بعض المتأخّرين كالجزوليّ، وابن عصفور، وابن أبي الرّبيع

وحجتهم:

١- لا بُدّ من حصر المسوّغات، فليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة.
٢- أنّ النّكرة مجهولة غالبًا، والحكم على المجهول لا فائدة منه.

---

١ شرح الحدود النحوية:٢٩٢.
٢ انظر هذا الرأي وحججه في: الكتاب:٣٢٨/١-٣٢٩، والمقتضب:١٢٧/٤، والأصول:٥٩/١، وشرح التسهيل: ٢٩٢/١، وشرح المفصل: ٢٢٦/١، وشرح ابن الناظم:٨٠، وشرح الكافية للرضي:٢٣١/١، والمقاصد الشافية:٣٧/٢، وشرح الخزرجية للنقاوسي:١٧٠، وحاشية الصبان:٢٩٩/١.
٣ الكتاب:٤٨/١.
٤ انظر هذا الرأي وحججه في: شرح المقدمة الجزولية الكبير:٧٤٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور:٣٢٢/١، والبسيط في شرح الجمل:٥٣٧/١

والذي يظهر للباحث ما يأتي[١]:

١- المعوّل عليه في إفادة النّكرة مراعاة حال السامع والمتلقّي، وكذلك الملكة والسّليقة.

٢- كثرة المسوّغات التي أوصلها بعض النحويين إلى أكثر من أربعين مسوّغًا، فتحت الباب أمام كلّ نكرة؛ لتدخل منه إلى الابتداء، ويدخل ذلك تحت أصل لغوي عام هو: ما يستحدث معنى أو يزيد في غيره، لا يطعن في وجوده، ولا يستغنى عنه، وما لا فائدة منه لا خير في ذكره.

٣- مع كثرة المسوّغات بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ مع أنها لا تدخل تحت أيّ مسوّغ مما ذكره المتأخرون، مثل: (مُذْ، ومُنْذُ) فهما نكرتان في اللّفظ، نحو: ما رأيتُهُ مُذْ، أو مُنْذُ يومان، وإن كان بعض النّحويين يعتبرهما معرفتين معنى.

٤- مرجع هذه المسوّغات الخصوص والعموم، فكان يُكتَفى بهما عن كثرة التعداد.

٥- موضع الخلاف يكمن في الصّور التي تستعمل فيها النّكرة مبتدأ، والأمر في ذلك كما قال الأشموني: "فمن مقلّ مخلّ، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة"[٢] فالمتقدمون حصروا ذلك بحصول الفائدة، والمتأخرون توسعوا لضبط المسألة تعليميًا.

١ انظر: شرح قطر الندى:١٤٠، وحاشية الصبان:٣٠٢/١، والنحو الوافي:٤٨٩/١.
٢ شرحه على الألفية:١٨٨/١.

المسألة الثّالثة: عطف الظّاهر على الضّمير المخفوض من غير إعادة الخافض

قال الخزرجي[١]:

إذَا السَّبَبَانِ اجْتَمَعَا لـهُمَا النَّجَا	أو الفَرْدِ حَتْمًا فالـمُعَاقَبَةَ اسْمُ ذَا

قال النُّقَاوسيّ: " و(الفرد) : خفض على الضّمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهو جائز، إمّا ضرورة، وإمّا اختيارًا..."[٢].

النُّقَاوسيّ يجيز عطف الظّاهر على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار، وقبل مناقشة هذه المسألة، يُعرّف البحث بالعطف، والضمير.

فالعطف: "تابع مقصود بالنّسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف..."[٣].

والضّمير: "هو أي اسم مبني دلّ وضعًا على متكلّم كـ أنا وإيّاي، أو على مخاطب كـ أنت وإيّاك، أو على غائب كـ هو وإيّاه، تقدّم ذكره لفظًا ورتبة، أو لفظًا لا رتبة، أو العكس، أو تأخر لفظًا ورتبة..."[٤].

ومسألة عطف الظّاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار مختلف فيها بين النّحويين على ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول[٥]: يجيز عطف الظّاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وهم جمهور الكوفيين، ووافقهم من البصريين يونس، والأخفش، وقطرب، واختار هذا الرأي الشّلوبين، وصحّحه ابن مالك، وأبو حيّان، وذهب إليه النُّقاوسيّ في ترجيحه، أما الفرّاء من الكوفيين فيجيزه على قبح[٦].

وحجتهم[٧]: السّماع، والقياس، ومن أمثلة السماع ما يأتي:

---

١ انظر: رياضة الأبي:٦٨، وشرح الخزرجية للنقاوسي:١٨٥.
٢ شرح الخزرجية:١٨٥.
٣ الكافية في علم النحو:٣٠.
٤ شرح الحدود النحوية للفاكهي: ٢٩٨.
٥ انظر هذا الرأي في: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٧١، وشرح الكافية الشافية:١٢٥٠/٣، وتوضيح المقاصد:١٠٢٦/٢، وشرح ابن عقيل:٢٤٠/٣/ وإئتلاف النصرة:٧٠، وهمع الهوامع:٢٢١/٣.
٦ انظر: معاني القرآن:٢٥٣.
٧ انظر هذه الحجج في: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٧١، وشرح الكافية الشافية:١٢٥٠/٣، وشرح ابن عقيل:٢٤٠/٣، وإئتلاف النصرة:٧٠، وهمع الهوامع:٢٢١/٣، وحاشية الصبان:١٧٠/٣.

أ- القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾[١] ، فـ (الأرحام) مجرور بالعطف على الضّمير في (به) دون إعادة الجار، وهي قراءة الأئمة السبعة.

وقوله تعالى:﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ[٢] ﴾ فـ (ما) في موضع جر؛ لأنه عُطِف على الضّمير المجرور في (فيهنّ)

وقوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾[٣]

فـ (المقيمين) في موضع جر بالعطف على الكاف في (إليك) دون إعادة الجار.

وقوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾[٤] "فـ (المسجد الحرام) معطوف على الهاء من (ربّه) دون إعادة الجار.

وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[٥] فـ (مَنْ) في موضع جر بالعطف على الضمير المجرور في (لكم) دون إعادة الجار.

ب- الشّعر، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَـهْجُونَا وتَشْتِمُنَا	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ

فـ (الأيام) مجرورة بالعطف على الكاف في (بك) دون إعادة الجار.

وقول الشّاعر:

أَكُرُّ عَلى الكَتِيبَةِ لَا أُبَالي	أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فـ (سواها) معطوفة على الضّمير في (أفيها) دون إعادة الجار.

وقول الآخر:

١ سورة النساء، من الآية:١.
٢ سورة النساء، من الآية: ١٢٧.
٣ سورة النساء، من الآية:١٦٢
٤ سورة البقرة، من الآية:٢١٧.
٥ سورة الحجر، من الآية:٢٠.

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيُوفُنَا	وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فــ (الكعب) مجرور بالعطف على الضّمير في (بينها) دون إعادة الجار.
وقول الآخر:

هَلّا سَأَلْتَ بِذِي الـجَمَاجِمِ عَنْهُمُ	وأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الـمُـحْرِقِ

فــ (أبي نعيم) مجرور بالعطف على الضّمير في (عنهم) دون إعادة الجار.
ج- ما حكي عن العرب، ومن ذلك ما حكاه قطرب: (ما فيها غَيْرُهُ وفَرَسِهِ) فــ (فرسه) مجرور بالعطف على الهاء في (غيره) دون إعادة الجار.
أما القياس فقالو فيه : ((وأمّا القياس فلأنّ المعطوف كما يجوز أن يؤكّد الضمير المجرور، ويبدل منه من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار))[1].
القسم الثاني: يمنع عطف الظّاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار إلّا في الضّرورة ، وهم جمهور البصريين[2] كسيبويه، والمبرّد، والزَّجَّاج، وابن السَّرَّاج، والصّيمريّ، والزّمخشريّ، والعكبريّ.

وحجتهم[3] القياس، ويتمثل فيما يأتي:

١- أنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عُطِفَ على الضّمير المجرور الذي لا يكون إلّا متصلًا، فكأنّه عَطْف اسم على حرف جرّ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.
٢- قد أصبح الضّمير عوضًا عن التّنوين، فلا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التّنوين، ووجه الشّبه بينهما؛ كونهما على حرف واحد، ويكملان الاسم، ولا يفصل بينهما وبينه بالظّرف.
٣- لا يجوز عطف المضمر المجرور على الظّاهر المجرور، فكذلك ينبغي ألّا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا كذلك لا يجوز أن يكون معطوفًا عليه.

وقد ردّ البصريّون ما احتجّ به الكوفيّون ومن وافقهم من أدلة سماعية، بيانها كما يأتي:

---

١ انظر البحر المحيط:١٠١/٢، بتصرف يسير.
٢ انظر: الكتاب:٣٩٢/٢، والكامل في اللغة والأدب:٣٠/٣، ومعاني القرآن وإعرابه:٦/٢، والأصول في النحو:٧٩/٢، والتبصرة والتذكرة:١٤٠/١، والمفصل:١٦٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:٣٧١، والتبيان في إعراب القرآن:٣٢٧/١.
٣ انظر الكتاب:٣٨١/٢-٣٨٢، والكامل في اللغة والأدب:٣٠/٣، ومعاني القرآن وإعرابه:٦/٢، والأصول في النحو:٧٩/٢، والتبصرة والتذكرة:١٤٠/١، والمفصل:١٦٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:٣٧٣، وهمع الهوامع:٢٢١/٣،

الردّ على احتجاجهم بقوله تعالى: " ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ [1] فـ (الأرحام) ليست معطوفة على الهاء في (به) وإنما مجرورة بالقسم، وجوابه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [2] أو مجرورة بباء مقدّرة والتّقدير: (وبالأرحام).

وفي قوله تعالى:﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [3] فـ (ما) ليست معطوفة على الضَمير في (فيهن)، وإنّما في موضع جرّ بالعطف على (النّساء)، أو في موضع رفع بالعطف على اسم (الله) تعالى.

وفي قوله تعالى: " ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [4]

فـ (المقيمين) ليست معطوفة على الكاف في (إليك) وإنّما في موضع نصب على المدح، والتقدير: (أعني المتّقين)، أو في موضع جرّ بالعطف على الضمير، ولكن بالعطف على (ما)

وفي قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾

فـــ (المسجد الحرام) ليس معطوفًا على الضمير من (ربّه) بل مجرور بالعطف على (سبيل الله).

وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ فـــ (مَنْ) ليست في موضع جر بالعطف على الضمير المجرور في (لكم)، وإنّما في موضع نصب بالعطف على (معايش).

وكذلك ردّوا ما ورد في الشّعر، وأجازه سيبويه في الضّرورة على قبح[5]؛ ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

---

١ سبق تخريج الآية في الصفحة السابقة.
٢ سورة النساء، من الآية:١.
٣ سورة النساء، من الآية: ١٢٧.
٤ سبق تخريج الآية.
٥ انظر الكتاب:٢/٣٨١-٣٨٢.

فاليومَ قَرَّبْتَ تـَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيّامِ مِنْ عَجَبِ

فـــ (الأيام) مجرورة على القسم، لا بالعطف على الكاف في (بك).

وقول الشّاعر:

أَكُرُّ عَلى الكَتِيبَةِ لّا أُبَالي	أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فـــ (سواها) مجرورة في موضع نصب على الظّرف.

وقول الآخر:

تُعَلّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيُوفُنَا	وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فـــ (الكعب) مجرو على تكرير (بين) مرّة أخرى؛ فحذفت الثّانية لدلالة الأولى عليها.

وقول الآخر:

هَلّا سَأَلْتَ بِذِي الـجَمَاجِمِ عَنْهُمُ	وأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الـمُـحْرِقِ

فـــ (أبي نعيم) ليست مجرورة بالعطف على الضّمير في (عنهم) إنّما جُرّت بالاستغناء.

القسم الثّالث: يجيز عطف الظّاهر على الضمير المجرور المؤكَّد، ونُسِب للجرميّ، والزّياديّ[1] نحو: مررتُ بك أنت وزيدٍ

وحجّتهم: القياس.

فقاسوا على العطف على الضّمير المتّصل المرفوع، ورُدّ عليهم: بأنّ ذلك يخالف السّماع، وأنّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس.

والذي يظهر للباحث في هذه المسألة ما يأتي:

١- أنّ رأي النُّقاوسيّ في هذه المسألة رأي سديد؛ إذ قال:" والفرد: خفض على الضّمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهو جائز، إما ضرورة، وإما اختيارًا"، فلم يكن متعصّبًا مثل بعض البصريين الّذين قد يفهم من قولهم إنكارالقراءات المتواترة[2] بل أخذ بالسّماع، ولم يرد الضّرورة.

١ انظر: شرح الكافية للرضي:٣٣٦/٢، وشرح الأشموني:٢٧٩/٢، وهمع الهوامع:٢٢١/٣.

٢ انظر رأي المبرد، وتلميذه الزجاج في: الكامل:٣٠/٣، ومعاني القرآن وإعرابه:٦/٢.

٢- جواز عطف الظّاهر على الضّمير المجرور دون إعادة الجار؛ يعضد ذلك الدّليل من السّماع والقياس.

٣- أنَّ ما دفع سيبويه والفرّاء بوصف ما ورد من كلام العرب في هذه المسألة بالقبح كونه ليس الأغلب في كلامهم.

٤- منع جواز هذه المسألة قد يوقع في أمر خطير وهو ردّ القراءات المتواترة.

٥- المانعون لهذه المسألة يكلّفهم ذلك تأويلات لا تخلو من التّكلّف أحيانًا، فالأسلم قبول ما ورد عن العرب.

المسألة الرَّابعة: إعراب حتمًا

قال الخزرجيّ[١]:

إذَا السَّبَبَانِ اجْتَمَعَا لـهُمَا النَّجَا	أو الفَرْدِ حَتْمًا فالـمُعَاقَبَةَ اسْمُ ذَا

قال النُّقَاوسيّ: "فإن قلت: (حتمًا) مصدر منصوب فما ناصبه!

قلت: إما أن يكون حالًا من ضمير النّجَا في الاستقرار عند من لا يرى المجرور في مثل هذا متحمّلًا للضمير منتقلًا إليه من المقدَّر استقرَّ، أو مستقرّ، كالسّيرافي، وابن كيسان.

أو من ضميره المجرور عند من يراه في مثله كذلك، كالفارسيّ، وكثير، فعامله العامل في صاحبه.

وإما أن يكون مصدرًا مؤكّدا لمضمون الجملة قبله، على نهج قوله تعالى:﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[٢]، فناصبه فعل من لفظه محذوف وجوبًا، ولك جعله حالًا من الفرد، وعامله ظاهر، والأوّل هو الموافق تقريرنا لكلام النّاظم، وأمكن في المعنى على دقّته"[٣].

قبل مناقشة إعراب النُّقَاوسيّ لـ (حتمًا) سيناقش البحث ما أورده من انتقال للضمير الذي في الفعل واسم الفاعل، للظّرف والجار والمجرور، فهذه مسألة اختلف فيها النّحويّون على قولين هما[٤]:

١- القول الأوّل: يجيز انتقال الضّمير من الفعل واسم الفاعل إلى الظّرف والجار، مستكن فيهما الضّمير، والخبر حقيقة الظّرف والجار، والعامل نسيًا منسيًّا، والحجّة في ذلك قولهم في الحال: قائمًا زيد في الدَّار، فجاء الحال من الضّمير المستكن في الظّرف، ونسب هذا القول لسيبويه، وقال به: الفارسيّ، وابن جنّي، والزّمخشري.

١ انظر: رياضة الأبي:٦٨، وشرح الخزرجية للنقاوسي:١٨٥

٢ سورة النساء، من الآية:٢٤.

٣ شرح الخزرجية للنقاوسي:١٨٥.

٤ انظر هذين القولين في: الموفقي:١٠٩، والمسائل المنثورة:٣٠-٣١، والخصائص:٣٨٦/٢-٣٨٨، وشرح التسهيل:٣١٨/١، والتذييل:٥٤/٤-٥٦، والمساعد:٢٣٥/١-٢٣٦، وهمع الهوامع:٣٧٦/١.

٢- القول الثّاني: يحذف الفعل واسم الفاعل والضّمير، ويخلو الظّرف والجار منه، ويسمّى الظّرف والجار خبرًا مجازًا، وهذا قول ابن كيسان، والسيرافي، وابن مالك والسّيوطي.

أمّا الأوجه الإعرابية المحتملة في (حتمًا) فهي أربعة:

١- أن يكون مصدرًا منصوبًا.
٢- حال من ضمير (النَّجا) المقدَّر، والتّقدير: (استقرَّ هو حتمًا).
٣- حال من ضميره المجرور، والتَّقدير: (النَّجا لهما حتمًا).
٤- مصدر مؤكّد لمضمون الجملة.

فاستبعد النُّقاوسيّ الوجه الأوّل؛ لعدم وجود العامل النّاصب له، وأجاز الأوجه الثلاثة الباقية؛ لجوازها في الصّناعة النّحوية، ورجّح الثّاني؛ معلّلًا ذلك بدقّته في المعنى، وعليه أقام شرحه لكلام النَّاظم.

المسألة الخامسة: حكم ضمير الوصف الجاري على غير من هو له

قال الخزرجي[١]:

وَقَدْ تَـمَّ إِجْمَالًا فَخُذْهُ مُفَصِّلًا	لهُ ولِأَلْقَابٍ وَبِالرَّمْزِ يُهْتَدَى

قال النُّقَاوسيّ:" والضّميران: المنصوب والمجرور عائدان إلى ما عاد عليه ضمير (تَمَّ). و(مُفَصِّلاً) – بكسر الصّاد لا غير – حال من ضمير الفاعل، أو من ضمير المفعول على مذهب الكوفيين في استتار ضمير الوصف الجاري على غير من هو له. أي: مُفَصِّلًا أنا له؛ إلا أنه قوّاه لفرعيته باللّام"[٢].

إذا جرى الضّمير الوصف على من هو له اسْتَتَرَ، وإن برز كان توكيدًا للمُسْتَتِر، أما إن كان لغير من هو له، فللنحويين في هذه المسألة ثلاثة آراء، بيانها ما يأتي:

الرأي الأول[٣]: يجيز استتار الضّمير إنْ أُمِنَ اللّبس، وهذا رأي الكوفيين، ووافقهم ابن مالك في شرح التّسهيل.

وحجتهم: السّماع، والقياس، وبيان ذلك:

قول الشّاعر:

وإنّ امرِءًا أَسْرَى إِلَيْكِ ودُونَهُ	مِنَ الأَرْضِ مَوْمَاةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ
لمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ	وأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الـمُعَانَ مُوَفَّقُ

فأضمر الضّمير، وهذا دليل على جواز ذلك، ولو أظهره لقال: (محقوقةٌ أنتِ).

وقول الآخر:

يَرَى أَرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيها	كَمَا صَدِيءَ الحديدُ عَلى الكُمَاةِ

فأضمر، وهذا دليل الجواز، ولو أظهر لقال: (متقلّديها هم).

---

١ انظر: رياضة الأبي:٦٩، وشرح النقاوسي للخزرجية:٢٩٦.
٢ شرحه للخزرجية:٢٩٧-٢٩٨.
٣ انظر: أمالي ابن الشجري:٥٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:٥٦، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:٢٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك:٣٠٨/١، وإئتلاف النصرة:٣٦، وخزانة الأدب:٢٩١/٥.

دليل عدم وجوب إبراز الضمير؛ جواز إضماره في اسم الفاعل؛ لشبهه بالفعل، فكما جاز الإضمار على من هو له، فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له.

الرأي الثاني[1]: يوجب إبراز الضمير إلا في مسألة واحدة وهي قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبواهُ جَمِيلينِ، وهذا رأي البصريين، ووافقهم ابن مالك في ألفيته.

حجتهم: السّماع والقياس، وبيان ذلك ما يأتي:

١- الإجماع على أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمّل الضّمير، فالقول بالمساواة بينهما يؤدي إلى تساوٍ بين الأصل والفرع؛ لذا وجب إبراز الضّمير على غير من هو له؛ ليتّضح الفرق بين الأصل والفرع، ولتنزل الفروع عن الأصول درجة.
٢- عدم إبراز الضّمير يؤدي إلى لبس من هو له بمن ليس هو له، فبإبرازه يحصل إفهام السامع ورفع الالتباس.
٣- كلّ أدلّة الكوفيين الّتي استشهدوا بها مبنية على الاتّساع والحذف.

الرأي الثالث:[2]استتار الضمير من غير تقييد، وهذا رأي النُّقاوسي، وحجته: القوّة لفرعيته باللام.

ومعنى حجّته: أنّ اللّام في قوله: "له" في البيت زائدة لتقوية العامل في مجرورها وهو قوله: "مفصلًا"؛ لفرعيّته، والفرعيّة معناها: أنّ الوصف فرع عن الفعل، والفعل يتحمّل الضمير قطعًا؛ لأنَّه الأصل.[3]

والّذي يظهر للباحث في هذه المسألة ما يأتي:[4]

١- أنّ رأي الكوفيين الأقرب للصواب، ولا يمكن ردّه؛ لا عتماده على السّماع.
٢- لعل النُّقَاوسيّ تابع للكوفيين، وإشارته لمذهبهم تدلّ على موافقته لهم، وإن لم يتطرّق لموضع اللّبس.

---

١ انظر: المقتضب:٩٣/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف:٥٦، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:٢٥٩، والخلاصة لابن مالك: ٨٧، والتذييل والتكميل:٢٠/٤، وإئتلاف النصرة:٣٦، وهمع الوامع:٣٦٧/١، وخزانة الأدب:٢٩١/٥.
٢ انظر شرح الخزرجية للنقاوسي:٢٩٨.
٣ انظر: المفاتيح:٢٣٣
٤ انظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣٠٨/١، والتذييل والتكميل:٢١/٤، وتمهيد القواعد:٩٦٨/٢.

المسألة السّادسة: الخلاف في معنى (أم) المنقطعة

قال الخزرجيّ[١]:

أَأَجْرَى غُرُورًا أَمْ سَتُبْدِي صُدُورَكُم	أَسُودٌ وأَحْدَاجٌ أَمِ الـمُورُ قَدْ خَفَى

قال النُّقَاوسيّ: "الهمزة الأولى للاستفهام المشوب بالإنكار، و(أَجْرَى): أسرع من جرى إلى كذا أسرع إليه، و(الغُرُورُ): ما يغترّ به – بضمّ الغين – والمعنى: لا أجري إليكم وحدي مغترًّا بإقدامي، و(أَمْ) هي المنقطعة المفيدة إضرابًا مع الهمز ودونه على الصّحيح؛ لقوله تعالى: ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[٢] خلافًا للبصريين في التزام الاستفهام مع الإضراب"[٣].

(أَمْ) لها أربعة أقسام هي[٤]:

١- المتّصلة.
٢- المنقطعة.
٣- الزّائدة.
٤- حرف تعريف في إحدى اللّغات.

وسيقتصر البحث على معنى المنقطعة؛ لأنها موضع الخلاف، وللنّحويين في تفسير معناها عدّة آراء أهمّها وأشهرها ما يأتي:[٥]

الرأي الأول: رأي الكوفيين، ووافقهم الزّجّاج، والمالقي، وابن هشام، والنُّقاوسيّ ويرون أنّ (أَمْ) قد تدلّ على الإضراب وحده، وقد تدلّ مع الإضراب على الاستفهام إذا ذُكر، وحجّتهم السّماع، ومثال مجيئها للإضراب وحده دون استفهام:

١ انظر: رياضة الأبي:٦٩، وشرح الخزرجية للنقاوسي:٣٠٦.
٢ سورة النمل، من الآية:٨٤.
٣ شرحه للخزرجية: ٣٠٦-٣٠٧.
٤ انظر: معاني الحروف:٤٥، ورصف المباني:١٧٨، والجنى الداني:٢٠٤، ومغني اللبيب:٦٣/١.
٥ انظر هذه الآراء وشواهدها في: مجاز القرآن:٧٢/١، والمقتضب:٢٨٨/٣، وشرح الكافية الشافية:١٢١٩/٣، ورصف المباني:١٧٨، والتذييل والتكميل:١١٣/١٣-١١٨، والجنى الداني:٢٠٤، ومغني اللبيب:٦٣/١، وإئتلاف النصرة:١٧٧، وشرح الخزرجية:٣٠٦، والتصريح:٥٨٨/٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:٣٨٦/١.

قول الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾[1]أي: بل هل تستوي الظلمات، ولا يصح (بل أهل) تستوي الظلمات؛ لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام أخرى.

وقوله تعالى: ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ "[2] فتقدّر الآية بـ (بل) وحدها دون استفهام.

وقول الشّاعر:

فَلَيْتَ سُلَيْمَى في المنامِ ضَجِيعَتي	هُنَالِكَ أَمْ في جَنّةٍ أَمْ جَهَنّمِ

فـــ (أَمْ) هنا للإضراب دون الاستفهام، أي: بل في جهنّم، ولا يصح بل (أفي جهنّم)؛ لأنّ الغرض من البيت التّمنّي.

الرأي الثّاني: رأي: جمهور البصريين، ويرون أنّ (أَمْ) المنقطعة تقدّر بـ (بل) والهمزة مطلقًا، فتكون للإضراب والاستفهام معًا، محتجّين بقوله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴿٤٠﴾ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤١﴾ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ ﴿٤٢﴾ أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾[3]فالتّقدير بـ (بل والهمزة؛ لأنّها لو كانت للإضراب وحده لكان المعنى محالًا.

الرأي الثَّالث: رأي ابن مالك، ويرى أنَّ الأكثر دلالتها على الإضراب مع الاستفهام، كما أنّها قد تدلّ على الإضراب فقط، محتجًّا بأنّها إذا خَلَت من معنى الاستفهام؛ دخلت على

١ سورة الرعد، من الآية:١٦
٢ سورة النمل، من الآية:٨٤.
٣ سورة الطور، من الآية:٣٥-٤٣.

أدوات الاستفهام عدا الهمزة، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [١]

ووصف هذا الرأي بأنّه فصيح كثير، ووهَّم من زعم قلَّته.

الرأي الرَّابع: رأي أبي عبيدة وهو تجرُّد (أم) للاستفهام دون الإضراب، محتجًّا بقوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ ﴾ [٢]

وقول الشّاعر:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ	غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا

فجاءت (أَمْ) في البيت بمعنى (هل رأيت؟) ويستحسن عدم القياس عليه؛ لقلّته، ولغموض مراده.

والّذي يظهر للباحث في هذه المسألة أنّ المعنى والسّياق هو الفاصل في المسألة، فاستشهاد الكوفيين صحيح، والآية التي استشهد بها البصريّون صحيحة في موضعها، وخطيرة إنْ حملت على الإضراب تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرًا[٣] وما قاله ابن مالك صواب، أمّا راي أبي عبيدة، فقد رُدَّ بأن التّقدير: (بل أتريدون) بـ (بل) والهمزة، ولكن الرأي الّذي يستوعب المسألة كلها هو ما صحّحه النُّقاوسي متَّبعا رأي الكوفيين؛ إذ قد تأتي (أم) المنقطعة للإضراب والاستفهام بالهمزة، وقد تأتي للإضراب وحده.

١ سبق تخريج الآية.
٢ سورة البقرة، من الآية:١٠٨.
٣ انظر ما قيل في هذا المعنى في: التذييل والتكميل:١٣/١١٣-١١٤.

المسألة السّابعة: الوضع الأوّل لـ (همزة الوصل)

قال النُّقاوسيّ: " والشّكل والكفُّ قبيحان، قال الزَّجَّاج: فأمّا مفاعل فيه فقبيحة جدًّا من قبل أنّك زاحفت سببين لا يعتمدان على وتد مجموع، وإنّما اعتمادهما على وتد مفرّق، وقد جاء في شعر لابن الرّقيّات، وهو قوله:

يَتَّقِي اللهَ فِي أُمُورٍ وَقَدْ أَفْـــ	ـــلَحَ مَن كَانَ هَمَّهُ الإِتِّقَاءُ

فإن أنشدت على صحّة الإعراب فهو (مفاعل) لا غير، على إلقاء حركة الهمزة على اللّام.

قال وينشد: (وَقَدْ أَفْـ * ـلَحَ مَنْ كَانَ هَمَّهُو الإِتِّقَاءُ)، ويكون لمَّا كسر اللَّام أظهر واو (همهو)؛ لأنّه كان حذفها لسكونها، وسكون اللّام، وهذا شاذ رديء يلزم عليه أن تقول: قُول الحق يا رجل، وإنَّما تقول: قل الحق يا رجل، كما قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ ﴾ [١]

ويجوز قطع ألف الوصل من أضعف هذه الوجوه، وينشد على هذا: (وَقَدْ أَفْـ * ـلَحَ مَنْ كَانَ هَمَّهُ الإِتِّقَاءُ). قال أبو إسحاق: ولست أعلم مفاعل صحيحة غير هذا في شيء من الخفيف.

قال في الختام: قوله: على إلقاء حركة الهمزة على اللاَّم ليس صحيحًا؛ فإنّ الهمزة همزة وصل لا حركة لها، وإذا حقّق معه النّظر يقلّ أن يثبت له مفاعل في هذا البيت.

قلت: أبو إسحاق قد صرّح أنّها همزة، وقال على إلقاء حركة الهمزة على اللاّم.

وقد اشتهر الخلاف بين النُّحاة هل وُضعت همزة الوصل أوّلًا همزةً، أو ألفًا؟ والأوّل هو الصحيح "[٢].

قبل مناقشة المسألة لا بدّ من تعريف لهمزتي الوصل، والقطع.

فهمزة القطع: هي الّتي ينقطع باللّفظ بها ما قبلها عمّا بعدها، وهمزة الوصل: هي الّتي تثبت في الابتداء، وتحذف في الوصل[٣].

أمّا ما ذهب إليه النُّقاوسي في هذه المسألة ففيه قولان:

١ سورة يونس، من الآية:١٠١.
٢ شرحه للخزرجية:٤٥٧-٤٥٩.
٣ اللمع:٢٢.

القول الأول[١]: يرى أنّ همزة الوصل وُضِعت ألفًا أوّلًا.

وحجّة من قال بهذا القول:

١- مراعاة لأصلها من السّكون الّذي هو مدّ الصّوت.
٢- ثبوتها في الاستفهام في (آلرّجل) ألفًا لما لم يضطر إلى الحركة.

القول الثّاني[٢]: يرى أنّها وضعت همزة أوّلًا، وقال بهذا: ابن جنّي، والمالقيّ، والمراديّ، والمكوديّ، والنُّقاوسيّ، والأشموني، وحجّتهم:

مراعاة للنّطق بها.

والّذي يظهر للباحث أنّ هذا الخلاف إنّما هو لتأصيل الهمزة، ولاينبني عليه حكم نحويّ، ولكل قول وجهة نظره، "والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النّطق؛ لأن ذلك هو معنى الهمزة"[٣].

١ انظر: رصف المباني:١٢٩، وارتشاف الضرب:٥٤٤/٢، وتوضيح المقاصد:١٥٥٠/٣.
٢ انظر: رصف المباني: ١٢٩، وتوضيح المقاصد:١٥٥٠/٣، وارتشاف الضرب:٥٤٤/٢، والمساعد:٦١٣/٢، وشرح المكودي: ٣٧٤، وشرح النقاوسي للخزرجية: ٤٥٩، وشرح الأشموني:٢٥١/٣.
٣ رصف المباني:١٢٩.

المسألة الثّامنة: مجيء عطف البيان نكرة تابعًا لنكرة

قال الخزرجيّ[١]:

تَحُوزُ رَوِيًّا حَرْفًا انْتَسَبَتْ لَهُ	وتَحْرِيكُهُ المَجْرَى وإِنْ قُرِنَا بِمَا

قال النُّقَاوسيّ : "وانتصب (حَرْفًا) على عطف البيان؛ لأنّ حقيقة الرّويّ انكشفت به واتّضحت، ولا يضرّ كونهما نكرتين خلافًا لكثير من نحاة البصرة"[٢].

عطف البيان هو: تابع يجري مجرى النّعت في تكميل متبوعه، ومجرى التّوكيد في تقوية دلالته، ومجرى البدل في صلاحيّته للاستقلال"[٣].

ومجيء عطف البيان نكرة تابعًا لنكرة فيه خلاف بين النّحويين على قولين:

القول الأوّل[٤]: يجيز المجيء، وهذا قول الكوفيين، وتبعهم الفارسيّ، وابن جنّي، والزّمخشري، واختاره ابن عصفور، وصحّحه ابن مالك، وابنه بدر الدّين، والنُّقاوسي، والأشموني.

وحجتهم:

١- السّماع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾[٥]فيمن نوّن "كفّارة" فـ (طعام مساكين) عطف بيان على "كفّارة"، وقوله تعالى: ﴿ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ ﴾[٦]فـ (صديد) عطف بيان على ماء.

٢- أنّ الحاجة داعية إلى ذلك في المعرفتين، فتكون أشد في النّكرتين، لأنّ الإبهام ملازم للنّكرة فهي في حاجة إلى ما يبيّنها أكثرمن المعرفة.

١ انظر: رياضة الأبي:٧٣، وشرح النقاوسي للخزرجية:٥٣٧.
٢ شرح الخزرجية:٥٣٨.
٣ شرح الكافية الشافية:١١٩١/٣.
٤ ينظر هذا القول وحججه في: الكشاف:٥٤٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور:٢٦٨/١، وشرح عمدة الحافظ :٥٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية:٣٢٦/٣، وشرح ابن الناظم:٣٦٧، وشرح الأشموني:٢٥١/٢، والتصريح: ٥٣٩/٣، وهمع الهوامع:١٦٠/٣.
٥ سورة المائدة، من الآية:٩٥.
٦ سورة إبراهيم، من الآية:١٦.

٣- عطف البيان بمنزلة النّعت في تكميل دلالة المتبوع على معناه، فالنّكرة به أولى من المعرفة؛ لأنّ المعرفة غالبًا مستغنية عن التّكميل، والنّكرة تفتقر إليه غالبًا.
٤- تفيده النّكرة توضيحًا إن كانت أخص ممّا جرت عليه، وإن لم تصيره معرفة، وهذا كافٍ في تسميته عطف بيان.
٥- تقبل النّكرة التّخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التّوضيح به.
٦- بعض النّكرات أخصّ من بعضٍ، والأخصّ يبيّن غير الأخص.

القول الثّاني[1]: يمنع المجيء، وهذا قول البصريين، وذكر ابن مالك أنّ أبا علي الشّلوبين هو من نسبه لهم، ولم يجد نقلًا لهذا الرأي من غير جهته، وذكر ابن هشام أنّ صاحب البسيط ذكر أنّ بعضهم خصّ ذلك بالأعلام والكُنى.

وحجّتهم:

١- الأصل في العطف تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه، والنّكرة لا يمكن أن يبين غيرها بها؛ كونها مجهولة، والمجهول لا يبين بمجهول.
٢- أنّ الآيات الّتي أعربها الكوفيون عطف بيان، تعرب بدل كل من كل وجوبًا.

والّذي يظهر للباحث ما ذهب إليه النُّقاوسي؛ لاعتماده على السّماع، وقوّة الحجج التالية له، أمّا ما ذهب إليه البصريّون فهو الأغلب، لكن لا يمنع ورود ما ذكره الكوفيّون ومن وافقهم.

١ ينظر هذا القول وحججه في: شرح الكافية الشافية:٣٢٦/٣، وارتشاف الضرب:١٩٤٣/٣، والمساعد:٤٢٣/٢، وشرح الأشموني:٢٥١/٢، والتصريح:٥٣٩/٣، وهمع الهوامع:١٦٠/٣.

المسألة التّاسعة: حذف الموصول وإبقاء صلته

قال الخزرجيّ[١]:

وَفَتْحَةَ قَبْلُ الرَّسُّ بَعْدَ الدَّخِيلُ حَرْ	رَكُوهُ بِإِشْبَاعِ فَمَنْ سَانَدَ اعْتَدَى

قال النُّقاوسيّ: " (وَفَتْحَةٌ) في لفظه مبتدأ مضاف إلى الموصول المحذوف، وبقيت صلته مبنية على الضّمّ؛ لحذف المضاف إليه، ولا يمنع بناء (قَبْلُ) على الضّمّ مَن جعله صلةً لقوله تعالى: ﴿ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلُۚ ﴾[٢]وإنْ أباه كثير من النّحاة؛ لنقصانها عندهم. أي: وفتحة ما قبله الرّسّ، وحذف الموصول وإبقاء صلته هو مذهب الكوفيين ولا يجيزه البصريّون"[٣].

هذه المسألة تناقش حذف الموصول الاسمي غير (أل)، دون الحرفي غير (أنْ) وفيها ثلاثة أقوال:

القول الأوّل[٤]: الجواز، وهذا رأي الكوفيين والبغداديين، والأخفش، وابن مالك في أحد آرائه، والنُّقاوسي، وحجّتهم السّماع والقياس، فمن السّماع قول الله تعالى: ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾[٥]أي: وبالّذي أُنزل إليكم، وقول الشّاعر:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُم	ويَمْدحُهُ ويَنْصُرُهُ سَوَاءُ

أي: من يهجو رسول الله ومن يمدحه.

وقول الآخر:

فواللهِ مَا نِلْتُم ولا نِيلَ مِنْكُمُ	بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقَارِبِ

١ انظر: رياضة الأبي:٧٣، وشرح الخزرجية للنقاوسي:٥٨٦.
٢ سورة الروم، من الآية:٤٢.
٣ شرح الخزرجية:٥٨٧.
٤ انظر هذا القول وحججه في: معاني القرآن للفراء:٣١٥/٢، وشرح التسهيل:٢٣٥/١، وارتشاف الضرب:١٠٤٥/٢، ومغني اللبيب:٢٨١/٢، وتمهيد القواعد: ٧٨١/٢، وشرح الخزرجية: ٥٨٧، وتعليق الفرائد:٢٩٧/٢، وهمع الهوامع:٣٤٤/١.
٥ سورة العنكبوت، من الآية:١٦.

أي: ما الّذي نِلتم وما الّذي نِيل منكم.

أمّا القياس فبيانه ما يلي:

١- القياس على (أَنْ)، فقد أُجمِع على حذفها جوازًا؛ اكتفاء بصلتها مع ضعف دلالتها عليها من دلالة صلة الموصول الاسمي عليه.
٢- الموصول الاسمي يشبه المضاف، وصلته تشبه المضاف إليه، وحذف المضاف جائز إذا علم فكذلك ما أشبهه.

القول الثّاني[١]: المنع مطلقًا وهذا رأي البصريين، وأولوا الآيات التي استشهد بها الكوفيّون، وحملوا الأبيات على الضّرورة الشّعرية.

القول الثّالث[٢]: الجواز، بشرط أن يعطف على مثله، وإن لم يعطف فلا، وهذا أحد آراء ابن مالك.

والذي يظهر للباحث موافقة النُّقاوسي فيما ذهب إليه من متابعة الكوفيين؛ فإعرابه لكلمة (فتحة) تؤيد مذهبهم، وهذا الرأي مبنيّ على السّماع والقياس، فلا يجدر ردّه.

١ انظر: هذا القول وحجته في: المقتضب:١٣٥/٢، والأصول:١٧٧/٢، وارتشاف الضرب:١٠٤٥/٢، وتمهيد القواعد:٧٨١/٢، وهمع الهوامع:٣٤٢/١.
٢ انظر: شرح الكافية الشافية:٣١٣/١، ومغني اللبيب:٢٨٠/٢، وهمع الهوامع:٣٤٤/١.

المسألة العاشرة: أوجه إعراب مجرور لام (لماذا)

قال الخزرجي[١]:

لِمَاذَا دَعَانِي مِثْلُ زَيْدٍ إِلى ثَنَا	فَإِنْ تَدْنُ مِنْهُ شِبْرًا أَذْكُرْ إِلَيْهِ ذَا

قال النُّقَاوسيّ: "اللّام من لماذا لام الجرّ، ومجرورها يحتمل وجوهًا:

الأوّل: أن يكون مجموع كلمة (ماذا) على التّركيب، كقولك: لماذا جئت؟ وقال:

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ	لا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدِّيْرَيْنِ تَحْنَانَا

والمعنى: لأي شيء دعاني. وكذا في المثال، والبيت تقريره: أي شيء بال نسوتكم، فوقع مجموع ماذا موقع أي.

والثّاني: أن يكون هو (ما) وحدها، و(ذا) اسم إشارة إلى حاضر، كأنّه التّواني لقرينة الدّعاء، و(دعاني) مع ما بعدها إمّا أنْ يكون مستأنفًا وهو الأظهر، أو حالًا على معنى: لِمَ هذا التّواني مني مدعوًا إلى ثناء.

الثّالث: أنْ يكون (ما) وحدها، و(ذا) زائدة كما أجازه جماعة في: ماذا صنعت.

وهذا مع الثّاني مرجوح؛ لثبوت ألف (ما) المجرورة في الاستفهام؛ ولزيادة الأسماء، وإن كان قد رآها قوم، والأوّل الأظهر، وما عداه إنّما ذكرته تمرينًا وتفنّنًا فيما يقبله اللّفظ؛ ليتنبّه الطالب به إلى مثله حيث يتعيّن"[٢].

قبل أن يتناول البحث رأي النُّقاوسيّ في هذه المسألة، سيعرض أوجه (ماذا) في العربيّة، وهي ما يأتي[٣]:

١- أن تكون (ما) استفهاميّة، و(ذا) اسم إشارة، مثل: ماذا الوقوف؟ وماذا التّواني؟ وهذا الوجه مرجوح عند النُّقاوسي؛ محتجًا بالرّسم؛ إذ ثبتت فيه الألف، وكون (ذا) كلمة

١ انظر رياضة الأبي:٧٢، وشرح النقاوسي للخزرجية:٤٦١.
٢ شرح الخزرجية:٤٦١-٤٦٢.
٣ انظر هذه الأوجه وشواهدها في: البغداديات:٣٧٣، وارتشاف الضرب:١٠٠٨/٢، والجنى الداني:٢٤١، وتوضيح المقاصد:٤٣٩/١، ومغني اللبيب:٣١٤/١، والتصريح:٤٤٩/١، وحاشية الصبان:٢٣١/١، ومعاني النحو:٢٦٣/٤.

مستقلّة يستدعي كتابتها بالرّسم الآتي: (لمَ هذا)؛ لأنَّ المفرد لا يقع صلة إلا صلةً لـ (أل)[١] وتقدير البيت على هذا الوجه: لِمَ هذا التّواني مني مدعوًا إلى ثناء.

٢- أن تكون (ما) استفهاميّة، و(ذا) اسم موصول، مثل قول الشّاعر:

أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَا ذَا يُحَاوِلُ	أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وبَاطِلُ

وهذا الوجه لم يتطرّق له النُّقاوسيّ.

٣- أن تكون (ما) و(ذا) كلها استفهامًا، وتكون (ذا) في هذه الحالة مركبة وملغاة إلغاءً حكميًّا، فيعرب المجموع حسب موقعه من الجملة، فتعرب (ماذا) في قولنا: لماذا جئت، وفي البيت الّذي استشهد به النُّقاوسيّ: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر.

وتعرب (ماذا) في قولنا: ماذا صنعت: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على المفعولية.

٤- أن يكون مجموع (ماذا) اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولًا بمعنى الّذي، مثل قول الشّاعر:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيْهِ	ولكنْ بِالمُغَيَّبِ نَبِّئِيني

وقد اختلف النّحويون في تخريج (ماذا) في هذا البيت، ((فالجمهور يرون أنّ (ماذا) كله مفعول (دَعِي)، والسّيرافي، وابن خروف عندهما (ما) موصول بمعنى الّذي، وعند الفارسي نكرة بمعنى شيء؛ محتجًّا بأنّ التّركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات، وعند ابن عصفور: (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) موصول خبر، وعلمت صلته، وعُلّق (دَعِي) عن العمل بالاستفهام))[٢].

وهذا الوجه لم يتطرّق له النُّقاوسيّ.

٥- أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة، كقول الشّاعر:

أَنُورًا سَرْعَ مَا ذا يَا فَرُوقُ	وَحَبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌّ حَذِيقُ

وهذا الوجه لم يتطرّق له النُّقاوسيّ.

٦- أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) زائدة بينها ومدخولها، وتكون (ذا) في هذه الحالة مركبة وملغاة إلغاءً حقيقيًّا، فكأنك قلت في: ماذا صنعت، ما صنعت. وفي: لماذا جئت؟ لمَ جئت؟

وهذا الوجه أجازه ابن مالك تبعًا للكوفيين، محتجين بجواز زيادة الأسماء، وذكر هذه الحجة النقاوسي، قال الصّبّان: "وذلك المجموع المجعول اسمًا واحدًا مستفهمًا به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو: أقول ماذا؟ أمّا البصريّون فلا يجيزون زيادة شيء من الأسماء"[٣].

١ انظر: التصريح:١/٤٤٨.
٢ انظر: مغني اللبيب:١/٣١٥.
٣ حاشيته على شرح الأشموني:١/٢٣١.

وهذا الوجه مرجوح عند النُّقاوسي؛ لثبوت ألف (ما) المجرورة في الاستفهام في الرّسم وحقها الحذف؛ ولأن ذلك يؤدي للقول بزيادة الأسماء وهو مرجوح عند النقاوسي.

بعد عرض هذه الأوجه لـ (ماذا) في العربيّة، وترجيح النُّقاوسي لكونها مركبة، وجعلها كلمة واحدة؛ فإنه قد سُبق إلى هذا، يقول المرادي: "ولها في حالة الإلغاء معنيان: أحدهما وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام".[1]

وقال الفارسيّ في تعليقه على البيت المستشهد به على الموضع الرّابع: "فصار دعي ما ذا علمت، بمنزلة: دعي شيئًا علمت، فموضع (ماذا) نصب بـ (دعي) وإذا لم يجز أن يكون (ذا) موصولة بمنزلة الّذي لما قدّمنا ولا ما ثبت أنّ قوله: (علمت) صفة لـ (ماذا) إذ لا يجوز أن يكون حالًا ولا صفة، وإذا ثبت أنّ قولنا (ماذا) إذا جعلا بمنزلة اسم واحد واسم نكرة تقديره: دعي شيئًا علمت، فموضع (علمت) نصب".[2]فهذا يدل على جعله (ما) و(ذا) اسمًا واحدًا؛ واستبعد الوجه الثّاني، والثّالث للعلّتين المذكورتين عند التعليق عليهما، إضافة إلى ما ذكر من أنّهما من مسائل التّمرين والتّدريب، وهذا لا يتأتّى إلّا بعد استقرار الأصل وهو الوجه الأوّل.

١ توضيح المقاصد:٤٣٩/١.
٢ البغداديات:٣٧٧.

الخاتمة: وفيها أبرز النّتائج وهي ما يأتي:

١- ابتعاد النُّقَاوسي في اختياراته عن التّأويلات النّحويّة المتكلّفة، واكتفى بظاهر النّص، مرجعه في ذلك الأصول النّحويّة من سماع، وقياس، وأُسس بنى عليها اختياراته كالدّلالة والمعنى.
٢- اتّسمت عبارات النُّقاوسي بالوضوح في ترجيحاته، نحو قوله: الحقّ عندنا ما ذهب إليه ابن مالك، وابن الدّهّان ...، ونحو: والأوّل هو الموافق تقريرنا لكلام النّاظم، ونحو: وعلى الصّحيح، ونحو: والأوّل هو الصحيح.
٣- لم يكن النُّقاوسي ناقلًا للآراء النّحويّة فحسب، بل كان يذكرها ويختار ما يراه صوابًا، وإن وافق اختياره أحد المذاهب النّحويّة.
٤- تجرّده من التّعصب لأحد المذاهب النّحويّة، فوافق البصريين قليلًا، واختار المذهب الكوفي كثيرًا؛ لاعتماده على السّماع.
٥- جرأة النُّقَاوسي العلمية المستندة إلى الدليل، وممَّا يدلّ على جرأته قوله: (مبتدأ مضاف إلى الموصول المحذوف، وبقيت صلته مبنية على الضّمّ؛ لحذف المضاف إليه، ولا يمنع بناء (قَبْلُ) على الضّمّ مَن جعله صلةً لقوله تعالى: ﴿ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلُۚ ﴾ وإنْ أباه كثير من النّحاة؛ لنقصانها عندهم)، وكذلك قوله: "وانتصب (حَرْفًا) على عطف البيان؛ لأنّ حقيقة الرّويّ انكشفت به واتّضحت، ولا يضرّ كونهما نكرتين خلافًا لكثير من نحاة البصرة".
٦- بنى مناقشاته كثيرًا على طريقة الفنقلة (فإن قلتَ قلنا..) وهكذا، كقوله: "فإن قلت: (حتمًا) مصدر منصوب فما ناصبه! قلت: إما أن يكون حالًا من ضمير النّجَا في الاستقرار عند من لا يرى المجرور في مثل هذا متحمّلًا للضمير منتقلًا إليه من المقدَّر استقرَّ، أو مستقرّ، كالسّيرافي، وابن كيسان، أو من ضميره المجرور عند من يراه في مثله كذلك، كالفارسيّ، وكثير، فعامله العامل في صاحبه."

المصادر والمراجع:

١- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د. ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت.
٢- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، المسمّاة الخلاصة في النحو، لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن مالك، تحقيق: سليمان العيوني، د.ط، مكتبة المنهاج، الرياض، د. ت
٣- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن حمزة، تحقيق: محمود الطناحي، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
٤- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، ط٢، دار دجلة، عمّان، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٥- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، د.ط، دار الفكر، د. ت.
٦- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله السبتي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.
٧- البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، د.ط، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
٨- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، ط ١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٩- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، د. ط، عيسى الحلبي وشركاه، د. ت.
١٠- التذييل والتكميل، لأبي حيان الاندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
١١- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، تحقيق: عبدالفتاح بحيري، ط ١، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
١٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: محمد المفدى، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر

العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
١٥- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
١٦- حاشية الصبان، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، ط ١، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
١٨- الخصائص، لأبي الفتح، عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
١٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، ط ٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٢٠- رياضة الأبي في قصيدة الخزرجي، لأبي القاسم محمد بن أحمد الشريف الغرناطي، تحقيق: حسين عجيان العروي، نادي المدينة المنورة الأدبي، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٢١- شرح ابن الناظم على الألفية، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٢٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٢٣- شرح الأشموني، لنورالدّين علي بن محمد الأشموني، تحقيق: أحمد محمد عزوز، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٤- شرح الحدود النحوية، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: صالح العائد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ -١٩٩٠م.
٢٥- شرح الخزرجية، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن النقاوسي، رسالة دكتوراه، المملكة العربية السعودية، جامعة القصيم، تحقيق: عبدالله بن صالح الهمامي، ١٤٤٠هـ – ٢٠٢٨م.
٢٦- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، د. ط، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٢٧- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٢٨- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين، تحقيق: تركي ابن سهو العتيبي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
٢٩- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكوديّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٣٠- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبدالله ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط ١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٣١- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تقديم: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
٣٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٣٣- شرح قطر النّدى وبل الصّدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٣، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.
٣٤- الضوء اللامع لأهل القرن التّاسع، لأبي الخير محمد بن عبدالرّحمن السّخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، تصوير عن مكتبة المقدسي، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
٣٥- الكافية في علم النّحو، لابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان المالكي، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
٣٦- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط ٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
٣٧- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٣٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، ط ٣، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
٣٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني، المعروف بحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.
٤٠- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، المعروف بابن منظور، ط ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٤١- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، د. ط، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ت.
٤٢- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
٤٣- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد كامل بركات، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤٤- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.
٤٥- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عرفان حسونة، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

٤٦- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل المعروف بالزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٤٧- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الديلمي المعروف بالفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط ١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د. ت.
٤٨- معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، ط ١، دار الفكر، الأردن، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، د.ت.
٥٠- المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، لأبي عبدالله محمد بن مرزوق التلمساني، تحقيق: صباح مجاهدي، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة وهران، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.
٥١- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، ط ١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، ط ١، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٥٣- المقتضب، لمحمد بن يزيد الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت، دت.
٥٤- الموفّقي في النحو، لابن كيسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، وهاشم شلاش، مجلة المورد، بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٥٥- النحو الوافي، لعباس حسن، ط ١٥، دار المعارف، د. ت.
٥٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د. ط، المكتبة الوقفية، مصر، د.ت.